صنـــدوق النقـــد الدولـــي

إدارة
التواصل

بيان صحفي رقم 13/435
للنشر الفوري
٨ نوفمبر ٢٠١٣

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

المجلس التنفيذي يستكمل المراجعة الثانية وفقا لاتفاق الاستعداد الائتماني المعقود مع الأردن

استكمل اليوم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي المراجعة الثانية لأداء الاقتصاد الأردني في ظل البرنامج الذي تبلغ مدته ثلاث سنوات ويدعمه اتفاق للاستعداد الائتماني. ويسمح استكمال المراجعة بصرف مبلغ فوري قدره ١٧٠,٥ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٢٦٠,٨ مليون دولار أمريكي)، ليصل مجموع المبالغ المنصرفة إلى ٦٨٢ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ١,٠٤٣ مليار دولار أمريكي). وقد وافق المجلس التنفيذي للصندوق في ٣ أغسطس ٢٠١٢ (راجع البيان الصحفي رقم 12/275) على اتفاق الاستعداد الائتماني الذي تبلغ مدته ٣٦ شهرا بقيمة ١,٣٦٤ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٢,٠٨٦ مليار دولار أمريكي، أو ٨٠٠% من حصة الأردن في الصندوق). وكان المجلس التنفيذي قد استكمل المراجعة الأولى وفقا لاتفاق الاستعداد الائتماني في ١٠ إبريل ٢٠١٣ (راجع البيان الصحفي رقم 13/113).

وباستكمال المراجعة الثانية يكون المجلس التنفيذي قد وافق على طلب السلطات الإعفاء من إعلان عدم التقيد بمعايير الأداء لنهاية سبتمبر ٢٠١٣ بالنسبة لعجز المالية العامة الأولي لدى الحكومة المركزية وخسائر "شركة الكهرباء الوطنية".

وعقب المناقشة التي عقدها المجلس التنفيذي حول الأردن، صرحت السيدة نعمت شفيق، نائب مدير عام الصندوق ورئيس المجلس بالنيابة، بما يلي:

"لا يزال عدم الاستقرار الإقليمي يثقل كاهل الأردن. فالصراع الدائر في سوريا ونقص تدفقات الغاز من مصر يتسببان في فرض ضغوط على حساب المالية العامة والحساب الخارجي. ويتسبب تدفق الأعداد الكبيرة من اللاجئين السوريين أيضا في فرض ضغوط على سوقي العمل والإسكان وعلى إمكانية توفير الخدمات العامة. ومع ذلك، فإن النمو يواصل التعافي ببطء، والتضخم لا يزال قيد السيطرة، كما أن عجز الحساب الجاري الخارجي يزداد ضيقا. ولا يزال الأداء في ظل البرنامج المدعم بموارد الصندوق يتبع المسار المحدد له عموما، مرتكزا في ذلك على أساس من السياسات السليمة. وقد أعاد البنك المركزي بناء الاحتياطيات، ووصلت الآن إلى مستوى مواتٍ.

"وسوف تستمر جهود ضبط أوضاع المالية العامة في وضع الدين على مسار هبوطي، وإن كانت قد تباطأت مؤخرا مقارنة بالهدف الأصلي للبرنامج للمساهمة في التخفيف من آثار انخفاض إمدادات الغاز المصرية والأزمة السورية. ولن تقتصر نتائج خطط السلطات لتوجيه إعانات دعم الوقود والغذاء بدقة أكبر إلى المستحقين واستكمال إصلاحات ضريبة الدخل على تحسين المركز المالي، لكنها سوف تعزز من المساواة، وهو هدف رئيسي في إطار البرنامج. وبالنظر إلى المستقبل، لا يزال من الضروري تحسين الإدارة الضريبية والإدارة المالية العامة.

"وسوف يمثل تنفيذ استراتيجية السلطات للطاقة على المدى المتوسط عاملا أساسيا لعودة شركة الكهرباء إلى مستوى استرداد التكلفة. وفي هذا الشأن، فإن التدابير الأخيرة لإصلاح التعرفة الكهربائية، بهدف حماية قطاع الأسر، هي خطوة جريئة وجديرة بالترحيب. وسوف يتوقف النجاح في المرحلة القادمة على تنفيذ المسار المعلن بتطبيق زيادات عادلة في التعرفة، وتشغيل مصادر الطاقة البديلة، لا سيما محطة الغاز الطبيعي المسال في العقبة، مع تحسين كفاءة الطاقة.

"ولا يزال هناك من المبررات ما يستدعي تركيز البنك المركزي على الحفاظ على مستويات مواتية من احتياطيات النقد الأجنبي. ويعد النجاح الذي تحقق مؤخرا بإصدار سندات اليوروبوند المضمونة من الولايات المتحدة بقيمة ١,٢٥ مليار دولار بمثابة خطوة جديرة بالترحيب. وفي المرحلة القادمة، يتعين على البنك المركزي عدم النظر في تنفيذ تخفيضات أخرى في أسعار الفائدة إلا إذا كان هناك مؤشر واضح على أن التضخم الأساسي على مسار هبوطي.

"وينبغي للاستثمارات العامة الجارية أن تدعم النمو. ومع ذلك، يتعين تسريع وتيرة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية لإحداث فرق معقول في مستويات البطالة المرتفعة باستمرار وتعزيز النمو الممكن. ومن شأن تأمين المزيد من المنح أن يساعد على تخفيف الضغوط المالية والاقتصادية الكلية، بما فيها الضغوط الناجمة عن الصراع في سوريا وأي اضطراب جديد في إمدادات الغاز من مصر، مع حفز توظيف العمالة وتعزيز النمو."